



مقتل 32 شخصاً بسبب التعذيب في آب 2016 بينهم 28 على يد القوات الحكومية

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات من أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقربائهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«لا بد من تطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ترتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها».

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.





ثانياً: ملخص تنفيذي:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 32 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في آب 2016، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 28
باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

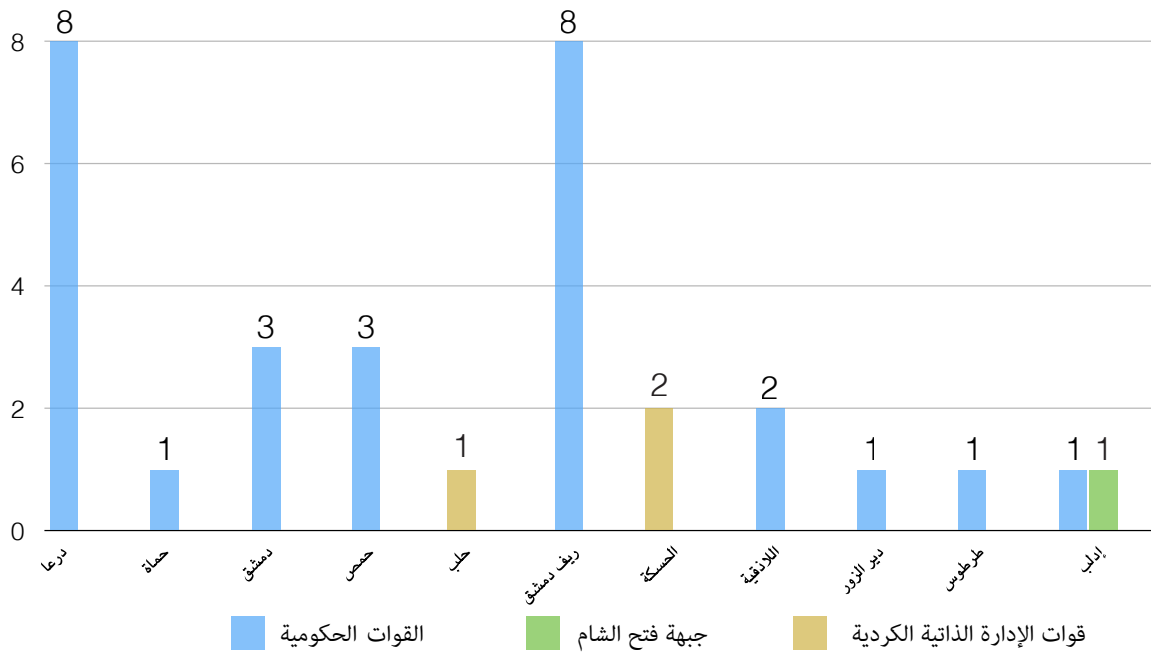
- جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً): 1

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): 3

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين.

محافظة ريف دمشق ودرعا سجلتا الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم في كل منهما 8 أشخاص، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي: 3 في دمشق، 3 في حمص، 2 في اللاذقية، 2 في الحسكة، 2 في إدلب، 1 في حلب، 1 في دير الزور، 1 في حماة، 1 في طرطوس.

توزع الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات بحسب الجهة الفاعلة على الشكل التالي:



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في آب فهي:
طالب جامعي، مهندس.



ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:



أحمد وليد فلاح، طالب في السنة الثانية في كلية طب الأسنان بجامعة دمشق، من أبناء مدينة الصنمين بمحافظة درعا، تولى عام 1992، السبت 13/ نيسان/ 2013 اعتقلته ميليشيا اللجان المحلية التابعة للقوات الحكومية من مكان تواجدته في السكن الطلابي بمدينة دمشق، وقد كان سليماً وبصحة جيدة حينها، ثم اقتادوه إلى الفرع 251 التابع لفرع أمن الدولة والمسمى فرع الخطيب، الأربعاء 10/ آب/ 2016 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة للقوات الحكومية.

مهندسون:



حسين علي ذياب السروجي، مهندس، من أبناء قرية سحم الجولان بمحافظة درعا، اعتقلته القوات الحكومية في 2014، الخميس 11 / آب/ 2016 وصلتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة للقوات الحكومية في مدينة دمشق.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، - وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. مارسست جبهة فتح الشام وقوات الإدارة الذاتية أفعال التعذيب، تُشكل جرائم حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

1. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
2. يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
3. يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
4. السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.

